مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية	ا لرقم
المصدر : اخبار الخليج	موقع الواب :	البلد : البحرين
	التاريخ 11-07-2011	العدد و [ص]:

ماذا قالت المشاركات في الحوار الوطني؟
طلبات المرأة ليست تعجيزية.. ونأمل في حوار دوري مع الحكومة

منذ بداية إعلان إقامة حوار التوافق الوطني، عكفت الجمعيات النسائية المشاركة في الحوار، والمدعوات بشكل شخصي على تدوين أهم مطالب المرأة بغرض إقرار القوانين التي تصب في صالحها، لرفع المعاناة التي تعانيها في الكثير من الأمور الحياتية، ومنها مشاكل إعطاء أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي الجنسية البحرينية، وإقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة، وإقرار نظام الكوتا لتخصيص نسبة من مقاعد مجلس النواب والمجلس البلدي للمرأة وغيرها الكثير من المطالب التي كانت مجرد أمنيات .

ومع انطلاق حوار التوافق الوطني تم طرح العديد من المرئيات والطلبات على طاولة الحوار وعاد الأمل يداعب النساء في إمكانية تحقيق هذه المطالب العادلة التي من شأنها تخفيف العبء عنهن، وإعطائهن جزءا من حقوقهن وإلغاء التمييز بينهن وبين الرجل في الكثير من الأمور .

ولكن ما هي أهم مطالب المرأة؟ وما هي توقعاتها بالنسبة إلى إجابة هذه المطالب؟ وما الفرق بين مطالب المشاركات بشكل فردي ومطالب الجمعيات النسائية؟ هذا ما حاولت «أخبار الخليج» معرفته خلال السطور التالية .

من الشخصيات الذين تمت دعوتهم إلى الجلوس على طاولة الحوار بصفة شخصية نظرا لخبرتهم في مجال العمل التطوعي، رئيسة جمعية المرأة المعاصرة فايزة الزياني التي بدأت حديثها قائلة: مبدئيا فإن الدعوة إلى الحوار تعد بادرة طيبة من جلالة الملك والقيادة الرشيدة، لأنه غاية من غايات التنمية السياسية ويهدف إلى التنمية المستدامة، نظرا إلى ان المطالب تعد بمثابة المنظومة المتكاملة التي تمثل كل الخدمات المطلوبة، ووجود هذا العدد تحت سقف واحد في قاعة الشيخ عيسى رحمه الله وفي رحاب مسجد الفاتح هو أكبر دليل على الوحدة الوطنية بين جميع فئات المجتمع البحريني .

وقد تشرفنا بالدعوة إلى المشاركة في الحوار، وخاصة أننا تحمسنا لإقامته منذ أن دعا إليه سمو ولي العهد، وقمنا بإعداد رؤيتنا ورفعنا بعضها إلى الجهات المعنية، ثم تبلورت بعض المرئيات الأخرى وقمنا بإرسالها أيضا بعد أن تم إقرار الحوار، وقد تم توجيه الدعوة إلى ثلاثمائة مشارك وكان نصيب النساء حوالي 25% من نسبة المشاركين وهذا العدد يشعرنا بالاطمئنان لأن قضايا المرأة سوف تطرح بشكل جيد على طاولة الحوار .

وعن أهم قضايا المرأة التي قامت بطرحها بحسب مرئياتها تقول الزياني: قضايا المرأة كثيرة ومنها، معاقبة مستخدمي العنف ضد المرأة مهما كانت القرابة، وعدم التسامح معهم بحسب الشرائع المقرة، ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المرأة الوحيدة «العزباء» أو المطلقة أو الأرملة، وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من حيث الحصول على الوظائف والترقيات، والعمل على تنفيذ الاتفاقيات والقوانين والتشريعات الدولية المعنية بالمرأة والأسرة والطفولة والتي صدقت عليها مملكة البحرين، إحلال العدالة الاجتماعية بين كل المواطنين في مختلف المجالات وعدم التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى المشكلة الإسكانية، والمطالبة بتحسين المستوى المعيشي، وإحلال العدالة الاجتماعية بين جميع الفئات، وتأكيد دور البحرين دولة مؤسسات وقانون كي يأخذ كل ذي حق حقه.

×هل تعتقدين أن هذه المطالب سوف يتم تحقيقها؟

-طلباتنا معقولة ويمكن لقيادتنا تنفيذها وخاصة أننا راعينا الموارد الاقتصادية لمملكة البحرين، ولم نتقدم بطلبات تعجيزية، وقد قدم

المشاركون 181 مرئية، وطلباتنا ضمن هذه المرئيات وسوف نقوم بمراجعاتها ونختار الأفضل بطريقة ودية، وخاصة ان الحوار توافقي وتتفق عليه جميع السياسات، ويشارك به جميع التخصصات ممثلة لكل وجهات النظر، وهذا ما يحدث على مستوى العالم، فالدول تجلس على طاولة الحوار وكل فرد يضع مطالبه، وفي النهاية سوف نسعى جاهدين لإنجاح الحوار .

وتختم حديثها بتوجيه الشكر للقيادة الرشيدة الممثلة في جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد على هذه المبادرة التي تدل على الحكمة في القيادة .

التطبيق الاختياري

وتتمنى رئيسة جمعية المرأة البحرينية رئيسة لجنة قطاع المرأة في المنبر الديمقراطي التقدمي نعيمة حميد مرهون للحوار أن يأخذ مساره الصحيح والواقعي للخروج بنتيجة ايجابية بالنسبة إلى كل المحاور المطروحة، مشيرة إلى ان ذلك يتوقف على صدق النيات من قبل المشاركين، أما بالنسبة إلى آلية الحوار فتقول: كان يجب أن تكون آلية الحوار أكثر تنظيما، لان بعض المحاور تحتوي على المثير من التفريعات، مثل محور الأم والطفل وكان يحتاج إلى تبويب، كما أن المحور الخاص بالمطالبة بإقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة استحوذ على ثلاثة أرباع الوقت، نظرا إلى أهميته بالنسبة للمرأة، ونحن جمعية المرأة البحرينية كنا ضد إصدار قانون بشق واحد، وهو السني فقط، لما في ذلك من تعميق للطائفية، ووجود تمييز لا نرتضيه، ولذلك كنا ومازلنا ننادي بتشريع قانون موحد للطائفتين مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات البسيطة لكل طائفة، على أن يكون اللجوء إلى أحكامه اختياريا، فمن تريد ان تحتكم إلى القانون لها ذلك، ومن تريد الاحتكام إلى محاكم الأسرة تستطيع ذلك، كما نرفض احتكار الوفاق تمثيل الطائفة الشيعية لان الطائفة لها مرجعيات متعددة .

وعن أهم مطالب المرأة تقول مرهون هناك قانون الجنسية الذي نطالب بتعديله كي يصبح من حق البحرينية المتزوجة من أجنبي ان تعطي أبناءها الجنسية البحرينية بما أنهم ولدوا في مملكة البحرين ويتعلمون في مدارسها، أسوة بالرجل، حتى لا يكون هناك تمييز في المعاملة يشعر البحرينية بأنها ليست مواطنة من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى ضرورة مواءمة القوانين الوطنية مع القوانين والمعاهدات الدولية، مثل السيداو، حيث وقعتها مملكة البحرين ومع ذلك هناك تحفظ على أكثر من مادة لم يتم تفعيلهم، مثل المادة 16 التي تخص قوانين الأحوال الشخصية، والمادة 2، والبند 2 من المادة 9 وغيرها، فهناك 5 مواد لم تفعل، ونحن الآن نطالب بتفعيل هذه المواد .

وهناك مطلب مهم وسوف تتم مناقشته وهو يختص بالكوتا، حيث نطالب بتعديل قانون الانتخاب وإعطاء المرأة الحق في 20 أو 30% من عدد المقاعد بمجلسي النواب وعضوية المجالس البلدي، أما بالنسبة إلى المحور الاجتماعي فنأمل ان يستجاب لتطوير الجمعيات الأهلية والنسائية لإعطائها مساحة أوسع للعمل ومزاولة أنشطتها .

وتتمنى مرهون ان يتميز المشاركون بالصدق والشفافية، وان ترضي الحلول جميع الأطراف على ان تصب في صالح الوطن والمواطن، حتى وان استمر الحوار فترة أطول من المقرر لها، وتقترح ان يظل الحوار مستمرا مع الحكومة بشكل شبه دائم حتى بعد أن تنتهي فعالياته، بمعنى ان ينعقد بشكل دوري أو إذا دعت الحاجة إلى مناقشة ما يستجد من أمور ومطالب وتحتاج إلى مناقشة جميع الأطراف .

الخروج من الأزمة

أما الممثلة عن الاتحاد النسائي مريم الرويعي فترى ان الحوار خرج عن الغرض المراد منه، نظرا إلى ان المطالبة بالحوار كانت بسبب الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها مملكة البحرين، بغرض الخروج من هذه الأزمة بحلول للنقاط التي قام بتحديدها سمو ولي العهد، وبالتالي كان من المفترض التركيز على هذه النقاط، التي تتعلق بإعادة اللحمة الوطنية وإيقاف الشحن الطائفي والإعلامي وما إلى ذلك، وان يتم تحديد المتحاورين ممن لهم صلة بهذه النقاط، لأننا نريد ان نحقق نجاحا في إنهاء الأزمة بشكل نهائي كي لا تطل برأسها علينا من جديد بعد عدة سنوات .

وتكمل قائلة: أستطيع القول وبمنتهى الصراحة ان الآلية التي تم اتباعها في الحوار للدور الأول لا تساعد على التوصل إلى توافق حول أي موضوع، نظرا إلى ان الحوار مفتوح كي يقول كل طرف وجهة نظره، ولا نعرف كيف ستسير الأمور للأخذ بمطالب أي من الجهات، وخاصة ان المحاور الفرعية متعددة ولم يتم تحديدها .

وعن أهم المطالب التي تقدم بها الاتحاد النسائي تقول: أولا طالبنا بإكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بالمرأة والطفل وبأحكام الأسرة، ومنها قانون الحماية من العنف الأسري، والسعي لإقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة، وخاصة ان الشق السني يعمل منذ عام وأربعة أشهر وحقق نجاحا كبيرا في تقليص فترة التقاضي بالنسبة لأمور النفقة والسكن وما إلى ذلك، ولذلك نرى ضرورة إصدار الجانب

الجعفري لتكتمل المنظومة، كما تطرقنا إلى ضرورة تفعيل بند الدستور الذي ينص على حق المرأة في المساواة والمواطنة في إعطاء الجنسية لأبنائها، وقد طالبنا به كثيرا وكان احدى التوصيات التي أوردته لجنة السيداو الدولية .

مكاتب إرشادية

وبناء على سيرتها الذاتية تمت دعوة رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الايدز دكتورة سمية الجودر للمشاركة في الحوار بشكل شخصي، وفي هذا السياق تقول: اخترت المشاركة في أول جلسة حقوقية، وهي الخاصة بالمرأة والطفل، نظرا إلى تسلمي الكثير من الرسائل لنساء من المذهب الشيعي، يشكين من الأضرار الواقعة عليهن من عدم إقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة، وخاصة بعد ان لمسن مدى المزايا التي عادت على المرأة السنية من إقرار الشق الخاص بها، من حيث سرعة الإجراءات، والاعتراف بشهادة الأهل مما يسرع من الفترة الزمنية لحصول المرأة على حقوقها، كما طالبنا بتكثيف وجود مكاتب إرشادية لمحاولة الإصلاح بين الزوجين لان الطلاق ليس هو الهدف الأساسي من إقرار قانون أحوال الأسرة، ولكن اللجوء إليه في حال باءت كل المحاولات بالفشل، كما اخترت المشاركة في الجلسة السياسية الخاصة بصلاحيات المجلسين، وأتمنى ان يكون المعيار للترشيح للانتخابات بحسب الكفاءة العلمية، لان ذلك من شأنه مساعدة المرأة على الترشح والوصول إلى احتلال موقعها في المجلسين لوجود كفاءات نسائية تفوق بعض الكفاءات من الرجال، بالإضافة إلى مطالبتنا بالكوتا ليس في المجلس النيابي والبلدي فقط، بل نتمنى ان يتم تعميم ذلك على كل المراكز القيادية ومواقع صنع القرار في الوزارات، وتحديد نسبة 30% للمرأة كي تظهر انجازاتها، لان النساء لدينا يعملن بشكل فردي في بعض الوزارات وهذا لا يكفي لإلقاء الضوء على ما يستطعن تحقيقه من نجاح، وعموما فإن مشاركة هذا العدد الكبير في الحوار وبهذا الشكل الراقي في تناول الموضوعات واحترام كل فرد للرأي والرأي الآخر والتحلي بالخُلق وحسن الاستماع يجعلني أتفاءل بالوصول إلى نتائج مرضية لكل الأطراف .

الدوام الجزئي

وتمثل جمعية سيدات الأعمال في حوار التوافق الوطني السيدة أفنان الزياني، ومن أهم المحاور الخاصة بالمرأة التي ركزت عليها إقرار قانوني الدوام الجزئي والمشاركة في العمل، لان المرأة التي تترك سوق العمل عندما تنجب أو تستجد على حياتها ظروف طارئة تمنعها من مزاولة العمل بدوام كامل، يصعب عليها مواكبة سوق العمل مرة أخرى لان معلوماتها تصبح قديمة، ولكن مشاركتها مع امرأة أخرى أو العمل بدوام جزئي يجعلها على علم بمستجدات الأمور، مع ضرورة الحصول على حقوقها في التأمينات والاعتراف بوجودها من ناحية الرصد في نسبة البحرنة، كما أن هذا النظام سوف يساعدها اقتصاديا ويرفع من مستوى المعيشة في الأسرة .

وتشير الزياني إلى ان برنامج إصلاح سوق العمل كان يحدد مشاركة المرأة بنسبة 40%، في حين اليوم لا تتعدى النسبة 29 .%

وتكمل :ولذلك نسعى لزيادة هذه النسبة، نظرا إلى ان عدد السكان في المملكة قليل، وبالتالي يجب التركيز على زيادة تأهيل المرأة لتحل بشكل جزئي مكان العمالة الأجنبية التي تذهب أموالها إلى الخارج، مع احترامي للعمالة الأجنبية الضرورية لنمو اقتصادنا الوطني لأننا نسير بسرعة ويجب ان نقوم بعملية الإحلال بشكل تدريجي، على أن تترك الحرية للمرأة التي تم تأهيلها ان تدخل سوق العمل وقتما تشاء أو لا تدخل نهائيا بحسب ظروفها، وتحقيقا لمواد الميثاق التي تنص على ان على الدولة مساعدة المرأة في التوفيق بين واجباتها العملية والأسرية، فيجب ان تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات المساندة لها بأسعار اقتصادية، مثل توفير المواصلات العامة المنضبطة، ودور الحضانة، ورعاية كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، لان هذا الجانب يعد من مسئوليات المرأة في الأسرة وتوفير الحلول لهذه الإشكاليات سوف يساعدها كثيرا في القيام بواجباتها في الحياة العملية.

صنع القرار

وتضيف: كما يجب إدماج المرأة في مواقع صنع القرار، وفي حال أثبتت جدارتها سوف تنتهي الفجوة التي تحول دون وصول المرأة في الانتخابات، لان القوانين لا تضع فروقًا بين المرأة والرجل، ولكن تكمن المشكلة في الموروث الاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة زيادة المحفزات لتمكين المرأة، لان هذا من شأنه توعية المجتمع بأهمية دورها، ومدى تميزها وتفوقها، وحاليا لدينا جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم لتمكين المرأة البحرينية ولكننا نريد المزيد من الجوائز .

هذا بخلاف مطالبتنا بتفعيل اتفاقيات السيداو، وتكافؤ الفرص في البعثات والتوظيف والمطالبة بإعطاء الجنسية لأبناء البحرينية في حدود الضوابط، كما أننا مازلنا نعمل مع الاتحاد النسائي لإصدار الشق الثاني من قانون أحوال الأسرة لحماية المرأة والأسرة لكونها نواة المجتمع، وتسهيل إجراءات النفقة، كي لا يستطيع الزوج التهرب من الدفع، مما يؤدي بالمرأة إلى ان تذهب إلى مركز الشرطة شهريا

للمطالبة بحقوقها وذلك يمثل إذلالاً بالنسبة لها .

وتؤكد نائبة رئيسة الجمعية البحرينية لتنمية المرأة خديجة السيد الطلبات السابقة الخاصة بإقرار قانون الأحكام الأسرية بشقه الثاني، حيث اتفقت جميع الأطراف المشاركة في الحوار على الدفع بإقرار القانون وتمكين المرأة والدفاع عن حقوقها، انطلاقا من اهتمامها باستقرار الأسرة البحرينية بدافع المواطنة، وهذه القرارات تحتاج إلى شجاعة وجرأة في تنفيذها ولذلك تأمل في ان تتم الموافقة عليها .